

بيان جمهورية مصر العربية  
في اجتماعات الشق الوزاري رفيع المستوى  
لمؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية  
وارسو - بولندا  
نوفمبر 2013

تلقيا  
الأستاذة الدكتورة/ ليلى راشد اسكندر  
وزيرة البيئة  
رئيس وفد مصر

معالي السيد / مارسن كروك Marcin Korolec وزير البيئة البولندي رئيس المؤتمر

السيدة/ كريستينا فيجيريس - الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية

معالي السادة الرؤساء و الوزراء و رؤساء الوفود وممثلو دول العالم والمنظمات الدولية المختلفة، والهيئات غير الحكومية وجميع الناشطين والمهتمين بقضايا التغيرات المناخية المشاركين في مؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية في دورته التاسعة عشر بواسو.

فى البداية أحب أن أتوجه بالشكر والتقدير لدولة بولندا رئيساً وحكومة وشعباً على إستضافتها لهذا المؤتمر الدولي الهام الذى يناقش قضية من أهم ... بل يمكن أقول أنها أهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية حالياً وهى قضية التأثيرات السلبية لتغير المناخ .

السادة الحضور.

هناك العديد من القضايا والرؤى المشتركة نأمل أن نصل فيها الى توافق أمام التحديات التى تواجهنا جميعاً فى ظل خطورة حجم المشكلة وكذلك ضيق الوقت المتاح للحل .

ولهذا فانه من أجل تحقيق الهدف النهائي للاتفاقية ، ينبغي أن تكون التعديلات المطلوبة مبنية على أساس دقيق من التقويم العلمي وشاملة لموضوعات التكيف والتخفيف ونقل التكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات وليس هذا فحسب وإنما أيضاً هناك أبعاد أخرى لاتقل أهمية بل تتساوى وتتشابك مع الأبعاد المذكورة مثل تدابير الإستجابة والخسائر والأضرار والتعويضات عن آثار الكوارث ليست المحتملة فقط بل أيضاً مابداً منها يصيب العالم مثل ماحدث مؤخراً فى الفلبين ومن قبل فى اليابان ومن قبلهما فى جنوب شرق اسيا ولهذا فنحن نرى أن الكوارث لاتفرق هنا بين دول متقدمة واخرى نامية بل الكل سواء أمام هذه الكوارث والكل يجب ان يتوافق على الحل .

وفى هذا الإطار أقدم تعازى ممثلاً عن جمهورية مصر العربية حكومة وشعباً الى دولة الفلبين فى ضحاياها فى اعصار هيان وكذلك لضحايا كافة الكوارث التى يكون بعضها أحياناً نتاج عمل ماجنته ايدينا فى الماضى قبل أن ندرك حجم هذه الكارثة مؤخراً.

## الحضور الكريم

يحدوني هنا أن أوكد على بعض النقاط الهامة التي تراها مصر لازمة لتحقيق العدالة الدولية والتنمية المستدامة في ظل حساسية القضية :

أولاً: يجب الفصل بين إلتزامات التخفيف للدول المتقدمة وبين أنشطة التخفيف الطوعية في الدول النامية والمرتبطة بشكل مباشر بالدعم المالى والتكنولوجى وبناء القدرات المقدم من الدول.

ثانياً: نؤكد على انه وعلى الرغم مما تواجهه المفاوضات من صعوبة نتيجة تشابك الموضوعات وتعقيداتها إلا أن مبدأ التوافق والتراضي بين الأطراف أعضاء الاتفاقية يضمن مساهمة المجتمع الدولي في المشاركة والتصدي لهذه القضية ولذلك نؤكد على ضرورة مناقشة موضوعات تغير المناخ من خلال الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ فقط وعدم نقلها لمحافل دولية أخرى نظراً لما قد يمثله ذلك من التفاف على الإجماع أو فرض حلول أو إجراءات لا تتوافق وأولويات الدول النامية

## الحضور الكريم

إن التكيف مع الآثار السلبية للتغيرات المناخية يمثل أولوية قصوى لمصر لكونها من أكثر الدول تضرراً من هذه الآثار كما وأن التكيف يمثل الهدف الأسمى من هذه الإجتماعات مع التأكيد على أهمية وضع قائمة بالدول الأكثر تضرراً من آثار تغير المناخ في ضوء المعايير التي وضعتها الاتفاقية بما يساهم في تحديد المشروعات ذات الأولوية للتعامل مع الآثار السلبية لتغير المناخ وكذلك قضية الخسائر والأضرار والتعويضات وتدابير الإستجابة كل تلك القضايا تمثل محاور لا يجب ان نغفلها بل يجب علينا جميعاً ان ندرك اهميتها ونعمل على تفعيلها من خلال التقدم نحو انشاء آليات فعالة وقابلة للتطبيق لكل من هذه القضايا التي تسهم فى دفع العمل الجماعى نحو الوصول الى الهدف الحقيقى للاتفاقية .

## الحضور الكريم

مما لا شك فيه أن هناك إجماعاً عاماً بين جميع المشاركين على ضرورة التوصل لخفض حقيقي ومؤثر وسريع للانبعاثات ، وفي هذا الإطار فإن مصر تؤكد على أهمية تطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة بمراعاة ماورد في الإتفاقية بشأن المسؤولية التاريخية للدول المتقدمة بما يعكس ضرورة قيامها بقيادة مسؤولية خفض الانبعاثات والتي نتج عنها الالتزامات الواردة في اتفاق كيوتو وخطة عمل بالي باعتبارهما مؤشرا على مدى احترام الدول المتقدمة لتنفيذ التزاماتها الدولية ، كما أود التأكيد على ضرورة وضع أهداف متوسطة المدى لخفض الانبعاثات منها للوصول إلي نتائج محددة تتضمن التزام الدول المتقدمة برفع سقف طموحاتها لخفض نسب الانبعاثات بما يتراوح بين 25 و 40% عن مستويات عام 1990 وذلك بحلول عام 2020 .

## الحضور الكريم

بالنسبة لآلية التنمية النظيفة فإننا ندعو مؤتمر الأطراف لإصدار توجيهات إلي المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة لتيسير إجراءات تسجيل المشروعات وتبني آليات وإجراءات تناسب الدول النامية وتتوافق وإمكاناتها التنموية والاقتصادية.

كما ندعو إعتبار مشروعات آلية التنمية النظيفة تحت مظلة بروتوكول كيوتو هي الأساس لبناء أية نظم جديدة لتجارة الانبعاثات أو ماينتج عن أنشطة التخفيف سواء للآليات السوقية أو غير السوقية ولندعوا معاً لبناء نظام متكامل لإدارة هذه الأنشطة يكون متوازناً ويحقق طموحات الجميع .

كما نرى أن أي توجهات تهدف إلي تحقيق خفض في غازات الاحتباس الحرارى فى الدول النامية يجب أن تظل محصورة على المستوى الوطني وفي إطار الإرادة الوطنية الخالصة ولا تؤدي بأي شكل من الأشكال إلي تبعات على الدول النامية أو فرض إجراءات وسياسات لا تتفق وأولوياتها أو وتؤثر على قدراتها التنموية.

تعد موضوعات نقل التكنولوجيا و التمويل وبناء القدرات وما يرتبط بها من تنفيذ مشروعات التخفيف التكيف من أهم ما يؤثر على جهود التعامل مع الآثار السلبية لتغير المناخ ، لذا فإننا نرى أن البناء المؤسسي لصناديق تمويل تغير المناخ بمحاورة المختلفة من تخفيف وتكيف ونقل تكنولوجيا يجب أن يلقى عناية مناسبة من الأطراف حتى يصبح بناء مؤسسيا متكاملًا و قادرًا على تحقيق مطالب وتطلعات الدول النامية للمساهمة في تمويل أنشطة التكيف و التخفيف للتصدي لمخاطر تغير المناخ التي تتعرض لها الدول النامية ، كما يجب التوسع في ابتكار آليات جديدة في التمويل على أن يكون مصدر هذا التمويل حكوميا بالاساس مع امكانية النظر في الاستفادة من باقى المصادر بما فيها القطاع الخاص .

إننا ندعو البلدان المتقدمة إلى الامتثال لالتزاماتها طبقا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو ومواصلة الوفاء بالتزاماتها فى اطار الاتفاقية والبروتوكول.

وفى النهاية أود أن أوجه التحية لكل الأطراف التى تعمل على دعم مواقف الدول النامية فى الحصول على حقها لتحقيق التنمية المستدامة سواء دولا او تجمعات إقليمية ودولية اوجه لهم التحية لما بذلوه وبذلوه لصالح تحقيق الموائمة بين المصلحة الوطنية والدولية

شكرا السيد الرئيس

